

Distr.
GENERAL

A/RES/49/136
28 February 1995

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/726)]

١٣٦/٤٩ - الادارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الحكومات والأدارت العامة في مواجهة المسؤوليات الجديدة الناجمة عن السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وضمن ذلك، في جملة أمور، تطوير تجهيزات الهياكل الأساسية الرئيسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية، ومكافحة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والفقر، والاضطلاع، حسب الاقتضاء، بتهيئة الظروف المؤاتية لازدهار القطاع الخاص، وحماية البيئة،

وإذ تدرك أيضا الحاجة إلى تعزيز قدرات الادارة العامة توخيا لضمان استجابة الخدمة المدنية لاحتياجات الناس وبغية توفير خدمات جديدة.

وإذ تؤكد أن للدول حقا سياديا في البت، وفقا لما لديها من استراتيجيات واحتياجات وأولويات انمائية، في شؤون اداراتها العامة، وأن المسؤولية عن ذلك تقع عليها هي،

وإذ ترى أن الادارات الوطنية الفعالة والكافحة والمسؤولة أمام شعوبها هي ادارات يفترض فيها أن تدعم النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ ترى أيضا أن تطوير الموارد البشرية يشكل أساسا لا بد منه للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وعملا رئيسيا من عوامل التقدم والرخاء،

وإذ ترى كذلك أن بعض المبادرات التي اتخذتها بعض البلدان استهدافاً لصلاح اداراتها العامة في إطار برامج التكيف الهيكلـي، لم يكن يستند دائمـاً إلى سياسة مصمـمة ومرسـومة للأجل الطـويل،

وإذ تسلم بأهمـية وتكامل الدورين اللذـين يؤـدـيانـهما القطاعـان العامـ والخاصـ في النـمو الـاقتصادـيـ المـطـردـ والـتنـميةـ المـسـتـدامـةـ،

وإذ تـسلـمـ أـيـضاـ بـأـهمـيـةـ وـجـودـ اـدـارـاتـ فـعـالـةـ وـكـفـوءـةـ، مـسـؤـولـةـ أـمـامـ شـعـوبـهاـ عـنـ التـنـفـيـذـ النـاجـحـ للـإـصـلـاحـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـذـكـرـ فـيـ جـمـيعـ الـبـلـدـانـ، وـلـاـ سـيـماـ فـيـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ تـجـتـازـ اـقـتـصـادـاتـهاـ مـرـحـلـةـ اـنـتـقـالـيـةـ،

وإذ تـؤـكـدـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ التـعاـونـ الدـولـيـ فـيـ دـعـمـ الـجـهـودـ الـوطـنـيـةـ الـتـيـ تـبـذـلـهاـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ لـكـيـ تـبـنيـ،
ضـمـنـ اـدـارـاتـ الـعـامـةـ، الـقـدـرـاتـ الـلـازـمـةـ لـتـحـقـيقـ الـتـنـمـيـةـ،

وإذ تـعـتـرـفـ بـأـهـمـيـةـ الـأـشـطـةـ الـتـيـ يـضـطـلـعـ بـهـاـ ضـمـنـ إـطـارـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ مـجـالـ الـادـارـةـ
الـعـامـةـ وـالـمـالـيـةـ، لـتـعـزـيزـ فـعـالـةـ الـادـارـةـ الـعـامـةـ، وـلـاـ سـيـماـ فـيـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ وـالـبـلـدـانـ الـتـيـ تـجـتـازـ اـقـتـصـادـاتـهاـ

مـرـحـلـةـ اـنـتـقـالـيـةـ.

وإذ تـعـتـرـفـ أـيـضاـ بـأـهـمـيـةـ تـبـادـلـ الـآـرـاءـ وـالـخـبـرـاتـ منـ أـجـلـ التـشـجـعـ عـلـىـ تـحـسـينـ فـهـمـ دـورـ الـادـارـةـ
الـعـامـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ وـتـعـزـيزـ التـعاـونـ الدـولـيـ فـيـ هـذـاـ الـمـيدـانـ،

١ - تحـيـطـ عـلـمـاـ بـإـعـلـانـ طـنـجـةـ^(١) الـذـيـ اـعـتـمـدـهـ مـؤـتـمـرـ الـبـلـدـانـ الـأـفـرـيـقـيـةـ لـوزـراءـ الـخـدـمـةـ الـمـدنـيـةـ
الـمـعـقـودـ فـيـ الـمـغـرـبـ يـوـمـيـ ٢٠ـ وـ ٢١ـ حـزـيرـانـ/ـيـونـيـهـ ١٩٩٤ـ:

٢ - تـقرـرـ أـنـ تـسـتـأـنـفـ، فـيـ آـذـارـ/ـمـارـسـ -ـ نـيـسـانـ/ـأـبـرـيلـ ١٩٩٦ـ دـورـتـهاـ الـخـمـسـيـنـ لـبـحـثـ مـسـأـلةـ الـادـارـةـ
الـعـامـةـ وـالـتـنـمـيـةـ، وـلـتـبـادـلـ الـخـبـرـاتـ، وـاستـعـرـاضـ أـشـطـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ هـذـاـ الـمـيدـانـ، وـتـقـدـيمـ التـوـصـيـاتـ

حـسـبـ الـاقـتـضـاءـ:

٣ - تـدـعـوـ جـمـيعـ الـدـوـلـ إـلـىـ الـاشـتـراكـ بـشـاطـطـ فـيـ الدـوـرـةـ الـمـسـتـأـنـفـةـ وـالـجـعـلـ تـمـثـيلـهاـ فـيـ هـذـهـ
الـدـوـرـةـ عـلـىـ أـعـلـىـ مـسـتـوىـ مـمـكـنـ؛

٤ - تـطـلـبـ إـلـىـ فـرـيقـ الـخـبـرـاءـ الـمـعـنـيـ بـالـادـارـةـ الـعـامـةـ وـالـمـالـيـةـ أـنـ يـسـاـهـمـ، عـنـ طـرـيقـ الـمـجـلـسـ
الـاـقـتـصـاديـ وـالـاجـتمـاعـيـ، فـيـ أـعـمـالـ دـورـتـهاـ الـمـسـتـأـنـفـةـ، مـسـتـنـداـ إـلـىـ الـخـبـرـةـ الـمـكـتـسـبـةـ فـيـ مـسـاـعـدـةـ الـبـلـدـانـ

الـنـامـيـةـ وـالـبـلـدـانـ الـتـيـ تـجـتـازـ اـقـتـصـادـاتـهاـ مـرـحـلـةـ اـنـتـقـالـيـةـ عـلـىـ أـنـ تـبـنيـ، ضـمـنـ اـدـارـاتـ الـعـامـةـ، الـقـدـرـاتـ الـلـازـمـةـ

لـتـحـقـيقـ الـتـنـمـيـةـ؛

(١) انـظـرـ A/49/495ـ، الـمـرـفـقـ.

٥ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تساهم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أعمال دورتها المستألفة؛

٦ - تدعو المنظمات غير الحكومية التي يهمها الأمر إلى أن تساهم، حسب الاقتضاء، في أعمال دورتها المستألفة؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها المستألفة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً موحداً يتضمن تحليلًا لدور الإدارة العامة في التنمية ووصيات تتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة العامة والتنمية لصالح من يهمه الأمر من البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية؛

٨ - تدعو اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى أن تدرس، خلال عام ١٩٨٥، دور الإدارة العامة في التنمية، وإلى أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها المستألفة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن هذا الموضوع؛

٩ - تقرر أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال دورته التنظيمية، بأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في إطار بند "الأنشطة البرنامجية"، بندًا فرعياً بعنوان "الإدارة العامة والتنمية"؛

١٠ - تقرر أيضًا أن تنظر في دورتها الخمسين، في مسألة الإدارة العامة والتنمية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

الجلسة العامة ٩٢

١٩٩٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩